

Distr.: General
24 June 2015
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية

الدورة الحادية والسبعون

جنيف، ٧-٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد وتمويل هذه الأنشطة

تقرير مقدم من الأمين العام للأونكتاد

موجز تنفيذي

بلغت النفقات الإجمالية لأنشطة التعاون التقني للأونكتاد ٣٨,٨ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠١٤، أي ما يعادل متوسط مبلغها في السنوات الخمس الماضية. واحتفظ النظام الآلي للبيانات الجمركية وبرنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي بمركزها كأكثر نشاطين من أنشطة التعاون التقني للأونكتاد، واستأثرا معاً بنسبة ٦٢ في المائة من مجموع المساهمات في الصندوق الاستئماني للأونكتاد، وبنسبة ٥٩ في المائة من مجموع النفقات في عام ٢٠١٤.

وسجل مجموع المساهمات في الصناديق الاستئمانية للأونكتاد زيادة بنسبة ٢٦ في المائة مقارنةً بعام ٢٠١٣، ليبلغ ٣٩,٤ مليون دولار في عام ٢٠١٤. ويرجع ذلك إلى زيادة كبيرة في المساهمات المالية الواردة من البلدان المتقدمة والنامية على السواء، فضلاً عن المفوضية الأوروبية. ورغم هذه الانتعاشة المشجعة، لم تكف هذه المساهمات لتلبية الطلب المتزايد من البلدان النامية على المساعدة التقنية. إضافة إلى ذلك، يشكل تخصيص الموارد لمشاريع معينة وصعوبة التنبؤ بها تحدياً جسيماً أمام فعالية إدارة التعاون التقني.



الرجاء إعادة الاستعمال

130715 140715 GE.15-10412 (A)



* 1 5 1 0 4 1 2 *

ويسعى الأونكتاد لإيجاد سبل مبتكرة للتصدي لتحديات التمويل وتحقيق أقصى استفادة ممكنة من الموارد المالية المحدودة. وعلى صعيد منظومة الأمم المتحدة، عزز الأونكتاد تعاونه مع المنظمات الأخرى لجمع موارد إضافية. كما عزز مشاركته في أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في أكثر من ٣٠ بلداً، منطلقاً من دوره الريادي داخل المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية. علاوة على ذلك، واصل الأونكتاد تعزيز أدوات الإدارة القائمة على النتائج، وتوطيد التعاون بين مختلف الشعب وتعزيز أوجه التآزر بين ركن التعاون التقني والركنين الآخرين لعمله من أجل تقديم المساعدة التقنية على نحو فعال ومتسق. وأخيراً، سعى الأونكتاد كذلك إلى توسيع نطاق أنشطته في مجال بناء القدرات بواسطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وبمنأى عن هذه الجهود، فلن يتسنى الاستجابة لطلبات التعاون التقني من البلدان النامية على أكمل وجه دون ضمان دعم مالي متواصل من المانحين التقليديين والناشئين. وستزداد حدة هذا النقص في التمويل مع الاتجاه التصاعدي المتوقع في طلبات المساعدة التقنية المتصلة بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥.

مقدمة

١- أُعد هذا التقرير لكي ييسر لمجلس التجارة والتنمية استعراضه السنوي لسياسات أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد.

٢- وسيُقدّم هذا التقرير أيضاً إلى الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية لغرض استعراضها لأنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد، وفقاً للأحكام المنصوص عليها في الفقرة ٢٢٠ من اتفاق أكرا وفي مقررات مجلس التجارة والتنمية ٤٩٥ (د-٥٥) الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، و٤٩٨ (د-٥٦) الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، و٥٠٤ (د-٥٧) الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، و٥١٠ (د-٥٨) الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، و٥١٥ (د-٥٩) الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، و٥٢٠ (د-٦٠) الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، و٥٢٣ (د-٦١) الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. ويوصي مجلس التجارة والتنمية في هذه المقررات بإيجاد تفاعل أكثر تنظيماً بين أمانة الأونكتاد والمستفيدين والمناخين المحتملين في إطار الفرقة العاملة التي تشكل الآلية الرئيسية للتشاور فيما بين الدول الأعضاء بشأن جميع قضايا التعاون التقني. وتؤدي الفرقة العاملة المهام المحددة في اختصاصاتها المتفق عليها. وتذكر هذه الاختصاصات أن الفرقة "ستستعرض المساعدة التقنية المقدمة من الأونكتاد بغية تحقيق جملة أمور، منها تحسين فعاليتها وزيادة الشفافية وتقاسم الخبرات الناجحة وتشجيع الاتصال بالمتلقين المحتملين".

٣- وعلى غرار ما شهدته السنوات السابقة منذ عام ٢٠٠٧، استمر اتباع نهج المسار المزدوج في نطاق وتركيز أنشطة التعاون التقني للأونكتاد خلال عام ٢٠١٤، وذلك عن طريق تقديم الخدمات التالية:

- (أ) خدمات المساعدة التقنية إلى البلدان والمناطق المستفيدة عن طريق الصناديق الاستثنائية الممولة للمشاريع الإقليمية والإقليمية والقطرية والتي تساهم فيها جهات مانحة؛
- (ب) خدمات الدعم على الصعيد القطري في إطار إصلاح الأمم المتحدة ونهج "توحيد الأداء".

٤- وفي إطار مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، واصل الأونكتاد الدعوة إلى ضرورة القيام على نحو فعال بإدراج الوكالات غير المقيمة في خطط الأمم المتحدة للمساعدة على الصعيد القطري، وكذلك زيادة التأكيد على المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة في مجال التجارة والمجالات ذات الصلة.

أولاً- مصادر تمويل التعاون التقني الذي يضطلع به الأونكتاد

٥- تُموّل أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد من المصادر الرئيسية الثلاثة التالية:

(أ) التمويل الثنائي، بما في ذلك التمويل المقدم منفرادى الحكومات، والمفوضية الأوروبية، ومنظومة الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى، والجهات المانحة من القطاعين الخاص والعام؛

(ب) برنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني وحساب التنمية؛

(ج) صناديق مبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة وغيرها من الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين.

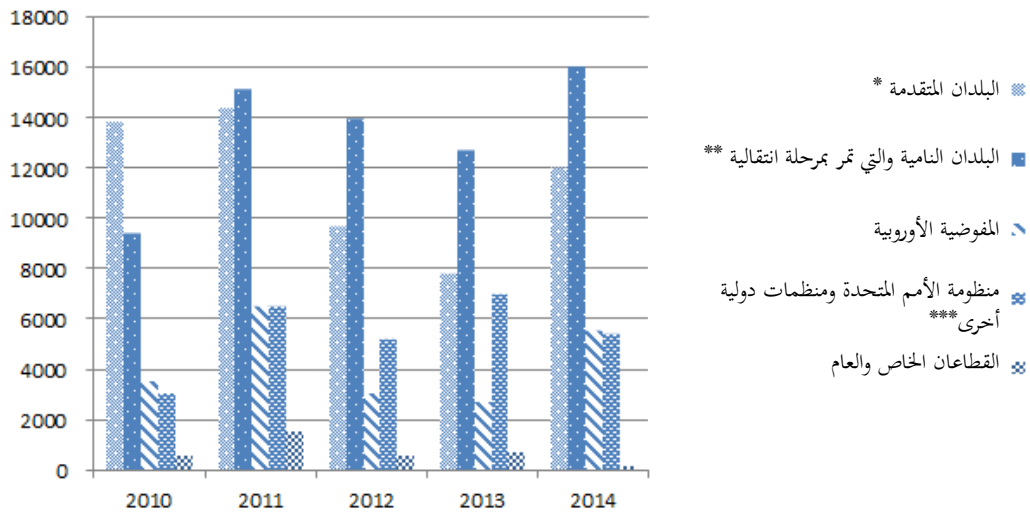
ألف - التمويل الثنائي

٦- لا يزال إجمالي التبرعات من المصادر الثنائية غير قابل للتنبؤ به، بوجه عام، وهي تخصص لأنشطة بعينها وتتفاوت بشدة من عام لآخر. وفي عام ٢٠١٤، بلغ إجمالي المساهمات في الصناديق الاستثمارية للأونكتاد ٣٩,٤ مليون دولار، وهي تشكل زيادة بنسبة ٢٦,٢ في المائة عن العام الماضي وثاني أعلى معدل مساهمات منذ عام ٢٠١٠. وهذه الزيادة الملحوظة في المساهمات في الصناديق الاستثمارية في عام ٢٠١٤ مردها الزيادة الكبيرة في المساهمات المقدمة من البلدان المتقدمة والنامية على السواء فضلاً عن المفوضية الأوروبية (انظر الشكل ١).

الشكل ١

مصادر المساهمات في الصندوق الاستثماري، ٢٠١٠-٢٠١٤

(بآلاف الدولارات)



ملاحظة: المساهمات في الصندوق الاستثماري للأونكتاد لعام ٢٠١٠ لا تشمل مساهمات الأطراف الثالثة لتقاسم التكاليف عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

* لا تشمل المساهمات المخصصة لبرنامج الأمم المتحدة للخبراء المعاونين.

** الجزء الأكبر من الأنشطة المتخذة في البلدان المقدمة للمساهمات يُمول ذاتياً من عوائد القروض أو المنح المقدمة من المؤسسات المالية الدولية.

*** للاطلاع على التفاصيل، انظر الجدول ١١ في المرفق الإحصائي (TD/B/WP/272/Add.2).

٧- وبلغت مساهمات البلدان المتقدمة النمو في عام ٢٠١٤ ما قيمته ١٢ مليون دولار، بزيادة نسبتها ٥٣,٢ في المائة عن عام ٢٠١٣. وارتفع نصيب هذه البلدان من مجموع المساهمات من ٢٥,٢ في المائة في عام ٢٠١٣ إلى ٣٠,٦ في المائة في عام ٢٠١٤ (انظر الشكل ٢). وقد تحققت هذه الزيادة الكبيرة في مساهمات البلدان المتقدمة النمو إلى الأونكتاد في سياق ارتفاع نسبي لمعدلات المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من هذه البلدان في عام ٢٠١٤^(١). غير أن الانتعاش القوي التي حدثت في عام ٢٠١٤ قد تُفسر أيضاً بالمعدل المنخفض جداً للمساهمات المقدمة من البلدان المتقدمة النمو في عام ٢٠١٣^(٢). وكانت المساهمات المقدمة من البلدان المتقدمة النمو بالقيمة الاسمية أدنى من مساهماتها في أي سنة من السنوات خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠١١.

٨- وعدد البلدان المتقدمة النمو التي قدمت مساهمات قليلة نسبياً. ففي عام ٢٠١٤، فقد تصدرت السويد قائمة البلدان المتقدمة المانحة بمساهمة بلغت ٣,٨ ملايين دولار، أو حوالي ٣٢ في المائة من مجموع مساهمات البلدان المتقدمة، تليها النرويج وألمانيا وفنلندا وهولندا. والبلدان الخمسة المتقدمة النمو التي قدمت المساهمات الأكبر للصناديق الاستثمارية للأونكتاد في فترة السنوات الأربع من ٢٠١١ إلى ٢٠١٤، مرتبة حسب المساهمات التراكمية، هي: السويد، والنرويج، وسويسرا، وألمانيا، وفنلندا. وهي تشكل معاً نسبة ٧٢ في المائة من مجموع مساهمات البلدان المتقدمة النمو في الفترة ٢٠١١-٢٠١٤. وفي عام ٢٠١٤ وجّه المانحون من البلدان المتقدمة النمو مساهماتهم أساساً إلى سياسات المنافسة وحماية المستهلك، وإدارة الديون (برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي)، والاتجاهات والقضايا المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، والعولمة واستراتيجيات التنمية، وتيسير النقل والتجارة، وتيسير الاستثمار، وسياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها من أجل التنمية.

٩- وفي عام ٢٠١٤، سجلت مساهمات البلدان النامية والتي تمر بمرحلة انتقالية إلى الصناديق الاستثمارية للأونكتاد رقماً قياسياً بمبلغ ١٦ مليون دولار، أي بزيادة نسبتها ٢٥,٦ في المائة مقارنةً بعام ٢٠١٣. وشكلت مساهمتها نحو ٤١ في المائة من مجموع المساهمات، على غرار حصتها منها في عام ٢٠١٣. وللأسف الرابعة على التوالي، تجاوزت المساهمات المقدمة من البلدان النامية تلك المقدمة من البلدان المتقدمة النمو. وبلغ عدد البلدان النامية المساهمة ٧٥ بلداً. واستأثرت كلٌّ من أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، وآسيا والمحيط الهادئ، وأفريقيا بنسبة ٢٦,٩، ٢٧,٨، و ٣٩,٦ في المائة، على التوالي، من مجموع مساهمات البلدان

(١) بلغ مجموع القيمة الاسمية لصافي المساعدة الإنمائية الرسمية من أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ١٣٥,٢ بليون دولار، أي ما يعادل تقريباً المبلغ القياسي المسجل عام ٢٠١٣ وقدره ١٣٥,١ بليون دولار.

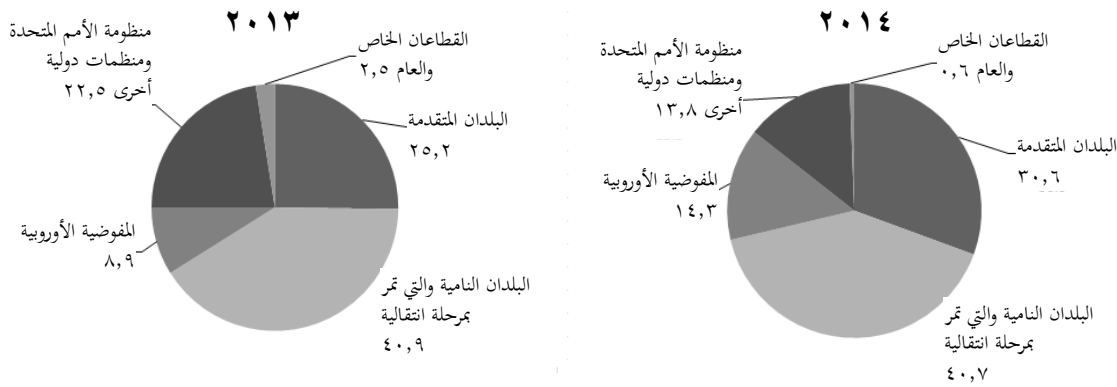
(٢) في عام ٢٠١٣، بلغ مجموع المساهمات المقدمة من البلدان المتقدمة إلى الصناديق الاستثمارية للأونكتاد ٧,٩ ملايين دولار، وهو أدنى مستوى لها منذ عام ٢٠٠٠.

النامية^(٣). وتُخصّص كل المساهمات التي تقدمها البلدان النامية تقريباً لأنشطة تُجرى في ذات البلدان المقدمة للمساهمات، وتمول من القروض أو المنح المقدمة من المؤسسات المالية الدولية، وتوجّه بشكل أساسي نحو تنفيذ برنامجي النظام الآلي للبيانات الجمركية ونظام إدارة الديون والتحليل المالي. وقد تُخصّص لهذين البرنامجين مجتمعين نسبة ٦٢ في المائة من مجموع مساهمات الصندوق الاستثماري للأونكتاد في عام ٢٠١٤.

الشكل ٢

منشأ المساهمات المقدمة إلى الصناديق الاستثمارية، ٢٠١٣-٢٠١٤

(النسب المئوية من مجموع المساهمات)



١٠- ومن بين الجهات المانحة المتعددة الأطراف، لا تزال المفوضية الأوروبية هي أكبر مساهم منفرد في الأنشطة التنفيذية للأونكتاد. ففي عام ٢٠١٤، ساهمت المفوضية بمبلغ قدره ٥,٦ ملايين دولار، أي ضعف مساهمتها في عام ٢٠١٣. ونظراً للزيادة الكبيرة في المساهمات المقدمة من المفوضية الأوروبية، فقد ارتفعت حصتها في مجموع المساهمات المقدمة من ٨,٩ في المائة في عام ٢٠١٣ إلى ١٤,٣ في المائة في عام ٢٠١٤. غير أنه يجدر بالذكر أن مستوى المساهمات المنخفض نسبياً في عام ٢٠١٣ يفسر جزئياً هذه الزيادة الكبيرة. فبالقيمة الاسمية، تقلّ المساهمات في عام ٢٠١٤ بنسبة ١٤,٦ في المائة عن مجموع مساهمات عام ٢٠١١. وقد وُجّهت مساهمات المفوضية الأوروبية بشكل رئيسي نحو مشاريع تيسير النقل والتجارة وإدارة الديون. وقد استأثرت مساهمات الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء مجتمعاً بنسبة ٤١ في المائة من مجموع المساهمات في الصندوق الاستثماري للأونكتاد في عام ٢٠١٤.

١١- وانخفض مبلغ المساهمات المقدمة من منظومة الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى، من ٧ ملايين دولار في عام ٢٠١٣ إلى ٥,٤ ملايين دولار في عام ٢٠١٤، وشكلت نسبتها نحو ١٤ في المائة من مجموع المساهمات. وشملت، بشكل خاص، مساهمات من المنظمات التالية: مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لدعم مشروع يُنفذ في أفغانستان في إطار النظام

(٣) من بين الاتحاد الروسي والبرازيل وجنوب أفريقيا والصين والهند، بلغت مساهمة الصين والهند وحدهما ٤٠٠ ٠٠٠ دولار و٩٦٨ ٢٩ ألف دولار، على التوالي، في عام ٢٠١٤.

الآلي للبيانات الجمركية ولتحديث الدراسات التشخيصية للتكامل التجاري، تحديداً دراسات إثيوبيا وموزامبيق والنيجر؛ وبنك التنمية الأفريقي، لدعم تنفيذ النظام الآلي للبيانات الجمركية في غينيا وملاوي؛ ولدعم البرامج المشتركة التي تنفذها المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية (انظر الفصل الأول، الفرع جيم).

١٢- وبلغت مساهمة القطاعين الخاص والعام ٠,٢ مليون دولار في عام ٢٠١٤، ما يشكل نسبة ٠,٦ في المائة من مجموع المساهمات، مقارنةً بنسبة ٢,٥ في المائة في ٢٠١٣.

باء- برنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني وحساب التنمية

١٣- في الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة، تُدرج الموارد المخصصة لأنشطة التعاون التقني في إطار كل من برنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني وحساب التنمية، في البابين ٢٣ و ٣٥ على التوالي.

١٤- وتوجه الموارد المخصصة في برنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني - الباب ٢٣ - للخدمات الاستشارية والتدريب. وفي عام ٢٠١٤، بلغت النفقات المدرجة تحت هذا الباب ٠,٨٥ مليون دولار. وكما كان الحال في الماضي، استُخدمت موارد البرنامج العادي للتعاون التقني المخصصة للتدريب أساساً لتمويل أنشطة التدريب المتصلة بالقضايا الاقتصادية الدولية الرئيسية تماشياً مع الفقرة ١٦٦ من خطة عمل مؤتمر الأونكتاد العاشر (للاطلاع على تفاصيل أنشطة التدريب، انظر الوثيقة TD/B/WP/272/Add.1، المجموعة ١٤).

١٥- ومنذ أن أنشأت الجمعية العامة حساب التنمية - الباب ٣٥ - في عام ١٩٩٩، تزايدت أهميته في تمويل مشاريع بناء القدرات الرامية إلى تحسين قدرات البلدان النامية في المجالات ذات الأولوية في خطة الأمم المتحدة للتنمية. وتضطلع عشرة كيانات في الأمانة العامة للأمم المتحدة بتنفيذ المشاريع في إطار شرائح تدوم كل منها لفترة تتراوح بين ثلاث وأربع سنوات.

١٦- وتُنفذ، في عام ٢٠١٤، ١٩ مشروعاً في إطار الشرائح السابعة والثامنة والتاسعة، بنفقات إجمالية بلغت ١,٩ مليون دولار (للاطلاع على معلومات عن هذه المشاريع انظر الوثيقة TD/B/WP/272/Add.2، الجدول ٨). وتنعكس الأهمية التي توليها الدول الأعضاء لحساب التنمية في حافظة التمويل الخاصة به، حيث تُخصص مبلغ قدره ٢٨,٤ مليون دولار للشريحة العاشرة الجديدة، وهو نفس مبلغ التمويل المخصص للشريحة التاسعة. ويتمثل موضوع هذه الشريحة الجديدة في "دعم الدول الأعضاء في تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: تعزيز الإحصاءات والبيانات والسياسات القائمة على أدلة والمساءلة". وتبلغ حصة الأونكتاد في إطار هذه الشريحة ٢,٩ مليون دولار، أي نحو ١٠ في المائة من مجموع الحافظة، وُزعت على خمسة مشاريع تغطي المجالات التالية: (أ) تسخير السياسات التجارية والزراعية لدعم صغار المزارعين وتعزيز الأمن الغذائي؛ (ب) الاستفادة من التجارة غير الرسمية عبر الحدود من أجل تمكين المرأة وتحقيق التنمية الاقتصادية والتكامل الإقليمي؛ (ج) إضافة القيمة للمنتجات القطنية؛

(د) تسخير السياسات الإنمائية لتحقيق نمو اقتصادي مستدام؛ (هـ) وضع مؤشرات لتقييم القدرات الإنتاجية بهدف بلورة سياسات تستند إلى الأدلة. وستُنفذ هذه المشاريع في الفترة من عام ٢٠١٦ إلى ٢٠١٩.

١٧- وفي عام ٢٠١٤، بلغ مجموع نفقات الأونكتاد على التعاون التقني من الميزانية البرنامجية العادية وحساب التنمية ٢,٨ مليون دولار، أي ٧,٢ في المائة من إجمالي النفقات، أي بانخفاض نسبته ٣٢ في المائة مقارنة بالعام السابق (انظر الوثيقة TD/B/WP/272/Add.2، الجدولين ١ و٨).

جيم- المساهمات المقدمة من شركاء محددين ومن الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء من أجل دعم البرامج المشتركة التي تنفذها المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية

١٨- في إطار تحقيق الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، تتيح مبادرة "توحيد الأداء" آليات مرنة وكفؤة لحشد الموارد من أجل تحقيق الأولويات الوطنية والعالمية. ووفقاً لإعلان باريس بشأن فعالية المعونة ولبرنامج عمل أكرا، لا يمكن الحصول على الموارد إلا باستيفاء شروط معينة تشمل ما يلي: (أ) توافق المشروع مع الأولويات الوطنية؛ (ب) ضمان الاتساق والتنسيق من خلال التعاون بين الوكالات؛ (ج) إقامة شراكات فعالة وجامعة؛ (د) تحقيق نتائج إنمائية والمساءلة المشتركة.

١٩- ويجري تكييف آليات تمويل "توحيد الأداء"، تحت قيادة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، من أجل التصدي للتحديات التي تطرحها خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وتهدف الأطر المشتركة لميزانية الأمم المتحدة، التي أُعدت أولاً في البلدان الرائدة في تجربة نهج "توحيد الأداء" وأصبحت مطبقة الآن في جميع البلدان الراغبة في اعتماد هذا النهج، إلى دعم البرامج المشتركة المنفذة من خلال أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والطرائق المماثلة المشتركة بين الوكالات، والقائمة على الصعيدين القطري والإقليمي.

٢٠- وقد وُفق الأونكتاد، في عام ٢٠١٤، في المساهمة في تعزيز دور مسائل التجارة والقدرات الإنتاجية ضمن أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وانطلاقاً من دوره البارز داخل المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية، أصبح الأونكتاد شريكاً معروفاً يُعتمد به على الصعيد القطري، ويسبغ قيمة مضافة على البرامج المشتركة المعنية بسياسات التجارة.

٢١- وقد أسهمت آليات تمويل نهج "توحيد الأداء" (بما في ذلك الصناديق الاستثمارية المتعددة المناحين ومساهمات الشركاء المحددين) بمبلغ مليون دولار للأونكتاد في عام ٢٠١٤، وهو أكبر مبلغ تسهم به منذ عام ٢٠٠٨. وسجل مجموع نفقات الأونكتاد في إطار آليات تمويل نهج "توحيد الأداء" رقماً قياسيًّا بمبلغ ١,٢ مليون دولار في عام ٢٠١٤، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٩٠ في المائة عن عام ٢٠١٣.

١- الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين

٢٢- تظطلع الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين، مثل صناديق وحدة العمل، بدور حافز في تشييط حشد الموارد على الصعيد القطري. وتستكمل هذه الصناديق، التي أُعدت ضمن إطار مالي يتسم بالانفتاح والشفافية، موارد فرادى الوكالات، فتسهم بذلك في تنمية القدرات المستدامة والطويلة الأمد.

٢٣- وفي عام ٢٠١٤، تلقى الأونكتاد مخصصات من الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين مبلغها الإجمالي ٤٩٨.٠٧٤ دولار (انظر <http://mptf.undp.org/factsheet/agency/001975>). وهو يشمل مساهمة من صندوق مبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة المخصص لرواندا (١١٠.٥٠٠ دولار) ومساهمة من صندوق مبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة المخصص لجمهورية تنزانيا المتحدة (١٤٠.٠٧٤ دولار)، بالإضافة إلى صندوق تحقيق النتائج معاً الجديد، الذي يتألف من صناديق مواضيعية تديرها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لدعم مجالات التنمية الرئيسية، كالصحة، والتعليم، والقضايا الجنسانية، والنمو الاقتصادي، والمساواة، والديناميات السكانية، والحد من مخاطر الكوارث، وحقوق الإنسان. ويتناول الصندوق النتائج الإنمائية من خلال تأسيس روابط معيارية وتشغيلية أقوى بين البرامج المنفذة في مجموعة مختارة من بلدان "توحيد الأداء". ومن خلال المشاركة المتعددة الوكالات في المبادرات المتعلقة بالسياسات التجارية، تلقى الأونكتاد مبلغ ١٤٨.٥٠٠ دولار من صندوق تحقيق النتائج معاً المخصص لألبانيا، ومبلغ ٩٩.٠٠٠ دولار من صندوق تحقيق النتائج معاً المخصص لبوتان.

٢- مساهمات الجهات الشريكة المحددة

٢٤- تلقى الأونكتاد عدداً من المساهمات من جهات شريكة محددة في عام ٢٠١٤. وتفاوتت الترتيبات، حيث اختلفت المخططات بحسب مستوى مشاركة الحكومات والجهات المانحة والوكالات. فمثلاً، شارك الأونكتاد في برامج مشتركة تدعمها وزارة الدولة للشؤون الاقتصادية في سويسرا، وفي الاتفاقات الموحدة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والمتعلقة بالمساهمات المقدمة من وكالة تابعة للأمم المتحدة إلى وكالة أخرى تابعة للأمم المتحدة.

٢٥- وفي إطار البرامج المشتركة الممولة من وزارة الدولة للشؤون الاقتصادية في سويسرا، تلقى الأونكتاد في عام ٢٠١٤ مساهمة بمبلغ ٢٢.٠٠٠ دولار لمواصلة المشروع المنفذ في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ومساهمة بمبلغ ٤٠٠.٠٠٠ دولار لمشروع جديد في جمهورية تنزانيا المتحدة، يستكمل المساعدة المقدمة من المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية ضمن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١١-٢٠١٦ في جمهورية تنزانيا المتحدة، بدعم من صندوق مبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة. ويقدم هذا المشروع مثلاً جيداً عن تكامل الأدوار بين الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين ومساهمات الشركاء المحددين في عملية "توحيد الأداء" (انظر الإطار ١).

٢٦- وفي إطار الاتفاقات الموحدة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والمتعلقة بالمساهمات المقدمة من وكالة تابعة للأمم المتحدة إلى وكالة أخرى تابعة للأمم المتحدة، التي ترمي إلى تعزيز التعاون بين وكالات الأمم المتحدة على الصعيد القطري، وقّع الأونكتاد اتفاقاً مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الكاميرون للحصول على مساهمة مبلغها ١٢٥ ٥٠٠ دولار.

الإطار ١

الدور الحافز لصندوق مبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة - جمهورية تنزانيا المتحدة مثلاً

واصل الأونكتاد الاستفادة من الدور الحاضن لصندوق مبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة، مؤكداً الاتجاه الذي لوحظ في عام ٢٠١٣ بشأن تكامل الأدوار والآثار غير المباشرة بين الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين ومساهمات الشركاء المحددين (انظر الوثيقة TD/B/WP/262، الصفحة ٧).

واستهل الأونكتاد، في عام ٢٠١٤، برنامجاً مشتركاً للمجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية في إطار الهيكل الإجمالي لنهج "توحيد الأداء" في جمهورية تنزانيا المتحدة. ويهدف هذا البرنامج المشترك، الذي يسعى لتحقيق التكامل بين الأدوار، والممول من وزارة الدولة للشؤون الاقتصادية في سويسرا، إلى تعزيز قطاع السياحة وروابطه الخلفية بالمنتجين المحليين في قطاعي الزراعة والبستنة. وقد صُمم البرنامج على نحو يكفل التنفيذ الفعال لنتائج إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١١-٢٠١٦ في جمهورية تنزانيا المتحدة، بدعم من صندوق مبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة.

وقد تجلت بوضوح أوجه التآزر بين البرنامج المشترك الجديد وآليات التنسيق الإجمالية لنهج "توحيد الأداء" بعد أشهر قليلة فقط من تنفيذه. وتمخضت أوجه التآزر هذه عن قدر أكبر من الكفاءة والتأثير على الصعيد القطري، خصوصاً على صعيد تعزيز قدرات القطاع الخاص للاستفادة من وصول أوسع نطاقاً إلى الأسواق الدولية.

ويؤكد هذا المثال أن صناديق مبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة تضمن استمرارية المساعدة التقنية عن طريق رفع القيمة المضافة الرئيسية وتعزيز الاتساق بين السياسات القطاعية.

دال - تمويل الخبراء المعاونين

٢٧- بالإضافة إلى مصادر التمويل المذكورة أعلاه، يدعم بعض المانحين برنامج الأونكتاد للخبراء المعاونين الذي يجري تنفيذه في إطار برنامج الأمم المتحدة للخبراء المعاونين. وفي عام ٢٠١٤، ساهمت ألمانيا فقط في هذا البرنامج بخبيرين معاونين (انظر الوثيقة TD/B/WP/272/Add.2، الجدول ٦).

٢٨- ومن المؤسف أن البرنامج لا يحظى بالاهتمام الكافي من الجهات المانحة، رغم أهميته. وتحدد الأمانة دعوة الجهات المانحة التي يسعها تمويل برنامج الخبراء المعاونين إلى النظر في تقديم مثل هذا التمويل باعتباره سبيلاً إلى إتاحة فرصة فريدة للشباب المهنيين للمشاركة في العمل التحليلي والتشغيلي الذي يضطلع به الأونكتاد.

ثانياً- النفقات وتخصيص موارد التعاون التقني

٢٩- في عام ٢٠١٤، بلغ إجمالي نفقات أنشطة التعاون التقني للأونكتاد ٣٨,٨ مليون دولار، أي أقل بعض الشيء من عام ٢٠١٣ (-٤ في المائة)، ولكنه يعادل متوسط النفقات السنوي لفترة السنوات الخمس من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٤. وفيما يخص مصادر الأموال، فقد شكلت النفقات في إطار الصناديق الاستثمارية ٩٠,٥ في المائة من مجموع النفقات، فيما شكلت الأموال المتأتية من الميزانية العادية وحساب التنمية نسبة ٧,٢ في المائة، وشكلت الأموال المتأتية من صندوق مبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة والصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين ٢,٣ في المائة (انظر الجدول ١).

الجدول ١

نفقات التعاون التقني حسب مصادر الأموال، ٢٠١١-٢٠١٤

(بآلاف الدولارات)

٢٠١٤						
التغير بالمقارنة بالسنة السابقة (نسبة مئوية)	النسبة المئوية من المجموع	المبلغ	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	
٢,٤-	٩٠,٥	٣٥ ١٠٦	٣٥ ٩٨١	٣٣ ٣٥٧	٣٦ ٠٤٤	الصناديق الاستثمارية
٣١,٩-	٧,٢	٢ ٨٠٢	٤ ١١٥	٢ ٦٣٤	٢ ٤١٧	الميزانية العادية وحساب التنمية
						صناديق برنامج وحدة العمل في الأمم المتحدة وصناديق استثمارية أخرى لمانحين متعددين
١٤٠,٥	٢,٣	٨٧٣	٣٦٣	٣١٩	٦١٣	
٤,١-	١٠٠,٥	٣٨ ٧٨٠	٤٠ ٤٥٩	٣٦ ٣١١	٣٩ ٠٧٣	المجموع

ملاحظة: يعكس المجموع قيمة مخرّبة (انظر الوثيقة TD/B/WP/272/Add.2، الجدول ١).

ألف- نوع المشاريع

٣٠- استمر تقديم مشاريع التعاون التقني للأونكتاد على الصعد الأقليمي والإقليمي والقطري. وهيمنت المشاريع الأقليمية والقطرية على أنشطة التعاون التقني حيث شكلت مجتمعة ٩٤ في المائة من مجموع نفقات أنشطة التعاون التقني في عام ٢٠١٤ (الشكل ٣).

١- المشاريع الإقليمية

٣١- المشاريع الإقليمية هي مشاريع مواضيعية تقدم أنشطة يمكن أن تستفيد منها جميع البلدان النامية. وفي عام ٢٠١٤، بلغت النفقات في إطار هذه المشاريع ١٥ مليون دولار، وهو ما يمثل ٣٨,٨ في المائة من مجموع النفقات. واستُخدمت هذه الأموال لتنفيذ ٧٧ مشروعاً إقليمياً ترتبت عليها نفقات في عام ٢٠١٤ (بما في ذلك ١٥ مشروعاً ممولاً من حساب التنمية). وغطت هذه المشاريع جميع المجالات المواضيعية لعمل الأونكتاد، وبخاصة بناء القدرات في مجال إدارة الديون، والعملة واستراتيجيات التنمية، والاتجاهات والقضايا المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، وتيسير الاستثمار.

٢- المشاريع الإقليمية

٣٢- تراجع الإنفاق على المشاريع الإقليمية من ٤,٦ ملايين دولار في عام ٢٠١٣ إلى ٢,٥ مليون دولار في عام ٢٠١٤. وانخفضت حصة إجمالي الإنفاق بواقع النصف تقريباً، حيث نزلت هذه الحصة من ١١ في المائة في عام ٢٠١٣ إلى ٦ في المائة في عام ٢٠١٤. وبلغ مجموع عدد المشاريع الإقليمية التي ترتبت عليها نفقات ٢٥ مشروعاً في عام ٢٠١٤، مقارنةً بـ ٢١ مشروعاً في عام ٢٠١٣. وتركزت المشاريع الإقليمية في ثلاث مناطق جغرافية هي: أفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

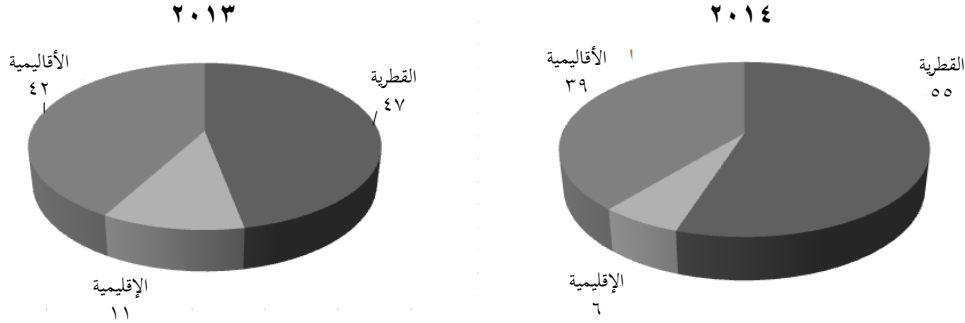
٣- المشاريع القطرية

٣٣- ظلت المشاريع القطرية الشكل الرئيسي لإنجاز أعمال التعاون التقني للأونكتاد. وبلغ مجموع نفقات المشاريع القطرية ٢١,٣ مليون دولار، بزيادة قدرها ٢,٢ مليون دولار بالنسبة لعام ٢٠١٣. وللمرة الأولى منذ عام ١٩٩٠، شكّلت المشاريع القطرية أكثر من نصف مجموع الأعمال المنفذة (٥٥ في المائة). وارتفع مجموع عدد المشاريع القطرية التي ترتبت عليها نفقات إلى ١١٣ مشروعاً في عام ٢٠١٤، مقارنةً بـ ١٠٨ مشاريع في عام ٢٠١٣.

٣٤- وازدادت في عام ٢٠١٤ النفقات على المشاريع القطرية في جميع المناطق عدا منطقة آسيا والمحيط الهادئ، حيث انخفضت فيها النفقات على المشاريع القطرية بنسبة ٩ في المائة. وشملت المواضيع الرئيسية للمشاريع القطرية في مختلف المناطق النامية: تحديث وإصلاح الجمارك (النظام الآلي للبيانات الجمركية) وإدارة الديون (برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي) وتيسير الاستثمار. ومعظم المشاريع القطرية ممولة إما ذاتياً أو من موارد يحصل عليها الأونكتاد في إطار برامج المساعدة الثنائية لبعض الجهات المانحة. وجميع المشاريع التي تمولها الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين ومساهمات الشركاء المحددين هي مشاريع قطرية (انظر الوثيقة TD/B/WP/272/Add.2، الجدول ٧).

الشكل ٣

نفقات التعاون التقني حسب نوع المشروع، ٢٠١٣ و ٢٠١٤
(كنسبة مئوية من مجموع نفقات المشاريع)



باء- التوزيع المواضيعي

٣٥- تُصنف أعمال التعاون التقني للأونكتاد في ١٧ مجموعة مواضيعية (الجدول ٢)، تغطي المواضيع الرئيسية لعمل الأونكتاد المواضيعي. وتُصنف خدمات ومشاريع الدعم المندرجة تحت مسؤولية مكتب الأمين العام مباشرة ضمن مجموعة إضافية، هي المجموعة ١٨، التي مثلت ٤ في المائة من مجموع النفقات السنوية في عام ٢٠١٤، بما في ذلك مثلاً الخدمات الاستشارية الإقليمية وبرامج الإدارة القائمة على النتائج. أما النفقات المتعلقة بالأنشطة المنفذة في إطار المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية فقد وُزعت على المجموعات المواضيعية الـ ١٧ جميعها^(٤).

٣٦- ويتسم تخصيص المساهمات لمختلف المجموعات المواضيعية بالتفاوت وعدم تلبيته الطلبات الواردة في إطار كل مجموعة مواضيعية. وتستأثر المجموعة ١٢ (تيسير النقل والتجارة) بأكبر حصة من النفقات حتى الآن، وتشكل ٤٧ في المائة من مجموع نفقات المساعدة التقنية في عام ٢٠١٤. وعلى مدى السنوات الأربع الماضية، عزز الأونكتاد بشكل كبير أنشطة مساعدته التقنية في مجال تيسير النقل والتجارة، وبخاصة في إطار برنامج النظام الآلي للبيانات الجمركية. وخلال الفترة بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٤، ازدادت النفقات والمساهمات في إطار هذه المجموعة المواضيعية بنسبة ٢٤ في المائة و ٢٥ في المائة على التوالي. وتحظى المجموعة ١١ (تعزيز قدرات البلدان النامية على إدارة الديون) بحصة كبيرة أيضاً تبلغ ١٥ في المائة من مجموع النفقات، تليها المجموعة ٨ (تيسير الاستثمار) التي تستأثر بنسبة ٦ في المائة من مجموع النفقات.

(٤) لأسباب فنية، لا تزال الأنشطة المنفذة في إطار المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية مصنفة ضمن المجموعة ١٨ على بوابة الأونكتاد الإلكترونية للتعاون التقني (<http://www.unctad.info/en/TC/?mode=AllProjects>).

٣٧- أما ما تبقى من المجموعات المواضيعية فهي أصغر كثيراً في الحجم. وحظت حوالي نصف المجموعات المواضيعية بأقل من ٢ في المائة فقط من مجموع النفقات لكل مجموعة منها. غير أن من الجدير بالذكر أن سرعة تقديم خدمات المساعدة التقنية قد ازدادت في إطار ٧ من المجموعات المواضيعية الـ ١٧ في عام ٢٠١٤، مقارنةً بعام ٢٠١٣. وازدادت النفقات بأكثر من الضعف في إطار المجموعة ٢ (قدرات التحليل التجاري ونظم المعلومات) والمجموعة ٩ (تنمية المشاريع) والمجموعة ١٥ (العلم والتكنولوجيا والابتكار)، والمجموعة ١٦ (القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً والبلدان غير الساحلية المدرجة في فئة أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية).

الجدول ٢

نفقات التعاون التقني حسب المجموعة المواضيعية، ٢٠١١-٢٠١٤

(بآلاف الدولارات)

	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١		
	المبلغ	المبلغ	المبلغ	المبلغ		
	النسبة المئوية					
	١٠٠,٠	٣٨ ٧٨٠	٤٠ ٥٤٩	٣٦ ٣١١	٣٩ ٠٧٣	المجموع
الأولى - بناء القدرات في مجال المفاوضات التجارية والدبلوماسية التجارية	٢,٠	٧٧٧	١ ٤٦٠	٨٢٥	٦٦٦	
الثانية - قدرات التحليل التجاري، ونظم المعلومات	١,٣	٥٠٣	١٦٥	١٥٤	٣٢٤	
الثالثة - البيئة التجارية وتنمية التجارة	١,٣	٥٢٢	٧٥٠	٩٥٠	١ ٠٧١	
الرابعة - سياسة المنافسة وحماية المستهلك	١,٥	٥٧٢	١ ٤٩٤	١ ١٧٨	١ ٢٧٤	
الخامسة - تنمية قطاع السلع الأساسية، والحد من الفقر	٠,١	٣٤	٢٠٢	٢٧٠	١ ٣٩٧	
السادسة - اتجاهات وقضايا الاستثمار الأجنبي المباشر	٤,٢	١ ٦١٩	١ ٢٠٢	٨٨٨	٤٨٥	
السابعة - سياسات الاستثمار	١,٨	٦٩٥	٨١١	٨٩٧	١ ٠٩٣	
الثامنة - تيسير الاستثمار	٦,٠	٢ ٣٠٨	٢ ٤٨٢	٢ ٤٦١	٢ ٢٨٨	
التاسعة - تنمية المشاريع	٢,٢	٨٧١	٢٧٠	٣٢٧	١ ٧٨٤	
العاشرة - العولمة واستراتيجيات التنمية	٤,٤	١ ٦٩٣	١ ٢٨٣	١ ٥٥٣	١ ١١٥	

٢٠١٤		٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	
النسبة المئوية	المبلغ	المبلغ	المبلغ	المبلغ	
١٥,١	٥ ٨٥٣	٦ ٦٥٤	٥ ٩٣٩	٥ ٨٦٦	الحادية عشرة - تعزيز قدرة البلدان النامية في مجال إدارة الديون
٤٧,٣	١٨ ٣٥٩	١٧ ٩٤٤	١٦ ٠١٠	١٤ ٧٦٢	الثانية عشرة - تيسير النقل والتجارة
١,٧	٦٤٦	٨١١	٣٦٦	٤٣٩	الثالثة عشرة - تسخير سياسات وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية
١,٨	٦٩١	١ ١٢٥	٩٣٥	١ ٩١٤	الرابعة عشرة - أنشطة التدريب وبناء القدرات على مستوى الشعب
١,٩	٧٤٩	٣٦٠	١٧٤	٣٥٢	الخامسة عشرة - العلم والتكنولوجيا والابتكار
١,٣	٥٢٠	١٩٥	٥٩٥	٩٤١	السادسة عشرة - القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والاقتصادات الضعيفة هيكلياً والمعرضة للمخاطر والصغيرة
٢,١	٨٢٧	٨٤٤	٦٢١	٤٣٨	السابعة عشرة - تعزيز الدعم المقدم لإدراج التجارة في صلب خطط التنمية الوطنية و/أو الورقات الاستراتيجية للحد من الفقر في أقل البلدان نمواً في سياق الإطار المتكامل المعزز
٤,٠	١ ٥٤٢	٢ ٤٠٨	٢ ١٦٨	٢ ٨٦٢	الثامنة عشرة - التوجيه التنفيذي والإدارة وخدمات الدعم

جيم - التوزيع الجغرافي

٣٨- خلال العقد الماضي، شهدت نفقات التعاون التقني للأونكتاد على المشاريع الإقليمية اتجاهًا تنازلياً بشكل عام. وقد ازدادت حصة أفريقيا من مجموع نفقات التعاون التقني، لا سيما في أعقاب الأزمة المالية عام ٢٠٠٨. أما حصة آسيا والمحيط الهادئ فقد انتعشت بعد مستواها المتدني في عام ٢٠١١، فيما انخفضت حصة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منذ عام ٢٠١١، بعد خمس سنوات من النمو المطرد (انظر الشكل ٤).

٣٩- وبلغ مجموع النفقات في أفريقيا (بما يشمل المشاريع القطرية والإقليمية) ١٠,٥ ملايين دولار في عام ٢٠١٤، أي أعلى بنسبة ١٣ في المائة من عام ٢٠١٣ (انظر الجدول ٣). وارتفعت حصة أفريقيا من مجموع الأعمال المنفذة للأونكتاد في مجال التعاون التقني من ٢٣ في المائة في عام ٢٠١٣ إلى ٢٧ في المائة في عام ٢٠١٤.

٤٠- وبلغ مجموع النفقات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ٨,٧ ملايين دولار في عام ٢٠١٤، أي أقل بنسبة ٨,٦ في المائة من عام ٢٠١٣. وبلغ نصيب هذه المنطقة من مجموع الأعمال المنفذة للأونكتاد في مجال التعاون التقني ٢٢,٤ في المائة في عام ٢٠١٤ مقابل ٢٣,٥ في المائة في عام ٢٠١٣.

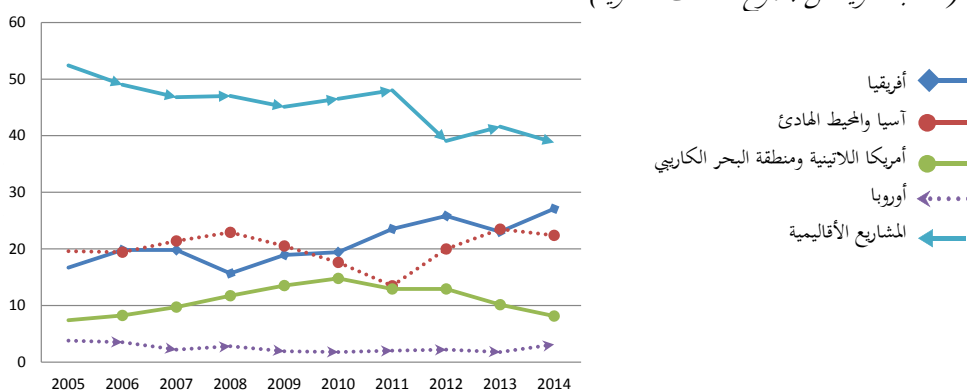
٤١- وبلغ مجموع النفقات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ٣,٢ ملايين دولار، أي بتراجع نسبته ٢٣ في المائة قياساً بعام ٢٠١٣. ولم تكف الزيادة في نفقات المشاريع القطرية لتعويض التراجع في النفقات على المشاريع الإقليمية. وانخفضت حصة هذه المنطقة من مجموع الأعمال المنفذة للأونكتاد في مجال التعاون التقني من ١٠,١ في المائة في عام ٢٠١٣ إلى ٨,١ في المائة في عام ٢٠١٤.

٤٢- وفي أوروبا، كانت هناك تسعة مشاريع قطرية قيد التنفيذ في عام ٢٠١٤، بلغ مجموع نفقاتها ١,٢ مليون دولار. وشملت هذه المشاريع بصورة خاصة مشروعاً متعلقاً بالنظام الآلي للبيانات الجمركية في البوسنة والهرسك، بالإضافة إلى مشروع آخر للنظام الآلي بلغت مجموع نفقاته ١٦٦ ٥٦١ دولاراً في سان بيير وميكلون.

الشكل ٤

نفقات التعاون التقني حسب المنطقة، ٢٠٠٥-٢٠١٤

(كنسبة مئوية من مجموع النفقات السنوية)



ملاحظة: لم تدرج حصة أمريكا الشمالية إذ لم تتعد نسبتها ٠,٤ في المائة من مجموع النفقات في عام ٢٠١٤.

٤٣- وينبغي أن تُقرأ بيانات التوزيع الجغرافي (الشكل ٤ والجدول ٣) مقترنة بالمعلومات الواردة في الفرع ألف من الفصل الثاني، وبخاصة التعليقات الواردة بشأن المشاريع الإقليمية والقطرية. ومن الجدير بالملاحظة أن نفقات المشاريع الإقليمية والقطرية فقط، التي تمثل نحو ٦١,٢ في المائة من مجموع النفقات في عام ٢٠١٤، هي التي تؤخذ في الاعتبار لحساب الأنصبة الإقليمية. أما النفقات على المشاريع الإقليمية التي تشارك فيها البلدان و/أو المناطق المستفيدة فتُسجل بشكل منفصل، ومن ثم قد لا تنعكس في حساب الأنصبة الإقليمية.

٤٤ - ويواصل الأونكتاد، في إطار استراتيجيته المتعلقة بتقديم الخدمات في مجال التعاون التقني، منح الأولوية لأقل البلدان نمواً. ففي عام ٢٠١٤، بلغت نفقات التعاون التقني لدعم أقل البلدان نمواً ١٥,٤ مليون دولار. ورغم حدوث تراجع بالمقارنة مع مستوى النفقات في عام ٢٠١٣ (بنسبة ٥ في المائة)، فإن نصيب أقل البلدان نمواً من نفقات التعاون التقني ظلت مستقرة بنسبة ٤٠ في المائة من مجموع النفقات. بل إن النفقات ازدادت بعض الشيء في عام ٢٠١٤ (بنسبة ٣,٤ في المائة) مقارنةً بمتوسط نفقات التعاون التقني في أقل البلدان نمواً خلال فترة الخمس سنوات الأخيرة (٢٠١٠-٢٠١٤). وفي عام ٢٠١٤، لم يتلق الصندوق الاستثماري لصالح أقل البلدان نمواً سوى مساهمة واحدة بمبلغ ٢٣٥ ٧٢ دولار من هولندا. وكما أكدت الفقرة ٧ من مقرر مجلس التجارة والتنمية ٥٢٣(د-٦١) فإن البلدان المتقدمة وغيرها من الشركاء الإنمائيين من ذوي الاستطاعة مدعوون إلى مواصلة المساهمة في الصندوق الاستثماري لصالح أقل البلدان نمواً.

الجدول ٣

نفقات التعاون التقني بحسب المنطقة، ٢٠١١-٢٠١٤

(بآلاف الدولارات)

	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١		
	النسبة المئوية	المبلغ	المبلغ	المبلغ	المبلغ	
	١٠٠,٠	٣٨ ٧٨٠	٤٠ ٥٤٩	٣٦ ٣١١	٣٩ ٠٧٣	المجموع
	٢٧,١	١٠ ٥٢٦	٩ ٣١٢	٩ ٣٦٣	٩ ١٨٨	أفريقيا ^(١)
	٢٢,٤	٨ ٧٠٠	٩ ٥٢١	٧ ٢٦٨	٥ ٢٨٧	آسيا والمحيط الهادئ ^(١)
	٨,١	٣ ١٦٠	٤ ٠٩٣	٤ ٧٠١	٥ ٠٥٤	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ^(١)
	٣,٠	١ ١٨٣	٧١٧	٧٨٤	٧٩٩	أوروبا ^(١)
	٠,٤	١٦٧	-	-	-	أمريكا الشمالية ^(١)
	٣٨,٨	١٥ ٠٤٥	١٦ ٨١٥	١٤ ١٩٤	١٨ ٧٤٦	المشاريع الإقليمية
	٣٩,٦	١٥ ٣٥١	١٦ ٢٤٠	١٥ ٢٠١	١٤ ١٨٥	حصة أقل البلدان نمواً منها

(أ) يشمل مجموع النفقات المشاريع الإقليمية والقطرية حصراً.

٤٥ - يعترف اتفاق أكرا بالإطار المتكامل المعزّز كآلية رئيسية لتقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة إلى أقل البلدان نمواً، ويدعو الاتفاق الأونكتاد إلى تكثيف مساهمته في هذا الإطار وتعزيزها. وفي عام ٢٠١٤، واصل الأونكتاد المشاركة في تنفيذ أنشطة الإطار المتكامل من خلال تنظيم حلقات عمل للتوعية بعملية الإطار، وإجراء تحديثات للدراسات التشخيصية للتكامل التجاري، وبلورة مشاريع من الفئة ٢ وتنفيذها.

٤٦- وفيما يتعلق بحلقات العمل التوعوية، نُظِم في عام ٢٠١٤ حدث إقليمي في غامبيا بشأن انعكاسات اتفاق تيسير التجارة الخاص بمنظمة التجارة العالمية على مسائل العبور الإقليمي. أما بالنسبة لتحديثات الدراسات التشخيصية للتكامل التجاري، فقد أحرز تقدم بالنسبة لخمسة من أقل البلدان نمواً في عام ٢٠١٤، بما في ذلك إنجاز تحديث دراسة جيبوتي، والمصادقة على المذكرة المفاهيمية لتحديث دراسة إثيوبيا وصياغة مشروع دراسي مالي والنيجر، فضلاً عن تنظيم حلقة عمل لتناول القيود الرئيسية في مجال التخليص الجمركي وإجراءات العبور في مالي، وحلقة عمل للتصديق على تحديث دراسة موزمبيق. وبالنسبة لبلورة وتنفيذ مشاريع الفئة ٢، قدّم الأونكتاد دعماً كبيراً في هذا الصدد لحكومات جيبوتي وغامبيا والسنغال.

ثالثاً- الهيكل وسير العمل

ألف- متابعة تنفيذ القرارات الحكومية الدولية

١- الترشيد المواضيعي

٤٧- في عام ٢٠١٤، واصلت الأمانة جهودها الرامية إلى الحد من التجزؤ وتوطيد أنشطة التعاون التقني. وتُعمم قائمة الـ ١٧ مجموعة مواضيعية كوثيقة عمل غير رسمية للفرقة العاملة (انظر http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/dommisc2011d1_en.pdf). وتُحدّث هذه الوثيقة بانتظام من جانب الشَّعب المسؤولة عن كل مجموعة لتضمينها الأنشطة الجارية والمقترحة استجابة للطلبات الواردة من المستفيدين.

٤٨- وللحد من عدد الصناديق الاستثمارية وتوحيد الأنشطة، وتبسيط هيكل التعاون التقني للأونكتاد وتنظيمه، تتضمن وثيقة العمل مقترحات لدمج المشاريع الإقليمية والإقليمية في الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين والمتعددة السنوات. وتضمنت الوثيقة، على مستوى الأرقام، ٧٧ مشروعاً إقليمياً و ٢٥ مشروعاً إقليمياً في عام ٢٠١٤. ولا تدخل المشاريع الممولة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومشاريع حساب التنمية ضمن عملية التصنيف في مجموعات، نظراً لأنها تخضع لقواعد إدارية ومالية مختلفة عن تلك التي تخضع لها مشاريع الصناديق الاستثمارية.

٤٩- وتعوّل الأمانة جزئياً في توطيد مشاريع التعاون التقني على دعم الحكومات المانحة. وهي تتصل بانتظام بالمانحين لطلب الإذن بإغلاق مشاريع أو إعادة مدفوعات أو نقل مبالغ متبقية إلى أنشطة أخرى. ولا تقوم الأمانة بهذه العمليات إلا بعد موافقة رسمية من المانحين. وفي عام ٢٠١٤، أغلقت الأمانة مالياً ٥٦ مشروعاً وفتحت ٥٩ مشروعاً جديداً (للاطلاع على معلومات عن المشاريع الجديدة والمغلقة في عام ٢٠١٤، انظر الوثيقة TD/B/WP/272/Add.2، الجدول ١٢). وبلغ مجموع المشاريع التنفيذية التي ترتبت عليها نفقات ٢١٠ مشاريع في عام ٢٠١٤، وهو ذات عددها في عام ٢٠١٣، لكنها أقل من عام ٢٠٠٨ عندما بدأت الإجراءات الرامية إلى الحد من التجزؤ.

٥٠- واستمر طوال عام ٢٠١٣ ترشيد الأنشطة المنفذة في إطار كل مجموعة مواضيعية، وتوحيد المشاريع في إطار صناديق استثمارية مواضيعية. واستمر طوال عام ٢٠١٤ ترشيد الأنشطة المنفذة في إطار كل مجموعة مواضيعية، وتوحيد المشاريع في إطار صناديق استثمارية مواضيعية. فقد عكفت شعبة الاستثمار والمشاريع مثلاً على تنفيذ استراتيجية اعتمدت في عام ٢٠٠٨، تستند إلى نهج المنتج الأساسي، ونهج تكنولوجيا المعلومات المعزز، ونهج إقامة الشبكات والشراكة، الأمر الذي يساعد في ترشيد وتعزيز أنشطة التعاون التقني التي تنفذها. وما يعنيه ذلك عملياً هو بلورة مشروع جامع لبناء القدرات في مجال الاستثمار من أجل التنمية. ويشمل هذا المشروع المتعدد السنوات والمتعدد المانحين سلسلة قيمة من المنتجات والخدمات المتكاملة في مجال الاستثمار والأعمال ويجمع أنشطة التعاون التقني المنفذة في إطار المجموعات ٦ و ٧ و ٨ و ٩ ضمن صندوق استثمار مواضيعي واحد.

٢- أوجه التآزر بين الأركان الثلاثة لعمل الأونكتاد

٥١- لا تزال الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد في مجال التعاون التقني تركز على تحليل السياسات وتقديم المشورة وبناء القدرات البشرية والمؤسسية. ووفقاً لما ورد في الفقرتين ١٧٨ و ٢١٧ من اتفاق أكرا، وما أكدته الفقرة ١ من مقرر مجلس التجارة والتنمية رقم ٥٢٣(د-٦١) الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، تواصلت الجهود الرامية إلى ضمان تحقيق قدر أكبر من الاتساق بين برامج التعاون التقني والعمل التحليلي والعمل المتعلق ببناء توافق الآراء.

٥٢- ويبرز العديد من الأنشطة المنفذة في عام ٢٠١٤ أوجه تآزر قوية بين الأركان الثلاثة لعمل الأونكتاد المواضيعي. ففي مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار مثلاً، يستمر إجراء عمليات استعراض السياسات الوطنية المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار. وتقيم عمليات الاستعراض هذه أداء نظم الابتكار في البلدان النامية، آخذة في الاعتبار نتائج البحوث المتعلقة بتسخير سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل التنمية، والتجارب والدروس المتبادلة في مناقشات اجتماعات الخبراء والاجتماعات الحكومية الدولية المتعلقة بسياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك اجتماعات لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية، واللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. وتنظر اجتماعات الخبراء والاجتماعات الحكومية الدولية بدورها في استنتاجات عمليات الاستعراض الوطنية بخصوص جوانب محددة من سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار. وهذه المعارف التي يكتسبها الأونكتاد من خلال عمليات الاستعراض تشري أيضاً محتوى برامج بناء القدرات في البلدان النامية. فالمواد التعليمية التي يجري إعدادها لبرنامج جديد لبناء القدرات والشبكات في إطار حساب التنمية، على سبيل المثال، تستفيد كثيراً من التجارب المكتسبة في برنامج الاستعراض.

٥٣- وهناك مثال حديث في مجال الاستثمار والمشاريع، هو منتدى الاستثمار العالمي الرابع، الذي عُقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، وضم ٣٠٠٠ من أصحاب المصلحة في تنمية الاستثمار للمشاركة في ٥٠ حدثاً في إطار المنتدى. وقد استرشدت المناقشات بالعمل التحليلي

للأونكتاد، مثل تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٤، الذي استُخدم كوثيقة معلومات أساسية في اجتماع المائدة المستديرة الوزاري. وشيخهم ملخص الرؤساء لنتائج اجتماع المائدة المستديرة بدوره في إثراء المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية الذي سيعقد في أديس أبابا في الفترة من ١٣ إلى ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥، وفي مؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ المقرر عقده في نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية، في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وكان المنتدى أيضاً بمثابة محفل أقيم بالتعاون مع الأوساط الأكاديمية لإطلاق مشاريع بحث كبرى، مثل خطة الأبحاث لتحليل سياسات الاستثمار الموجهة نحو التنمية. وأخيراً، أتاح المنتدى فرصة للاضطلاع بأنشطة هامة في مجال بناء القدرات، بما في ذلك حلقات عمل تروج للاستثمار وعرض لأدلة الاستثمار.

٣- التعاون بين الشعب

٥٤- واصلت لجنة استعراض المشاريع^(٥) الاضطلاع بدورها المركزي باعتبارها الآلية الداخلية التي تكفل الاتساق والتعاون بين الشعب بشأن القضايا المتعلقة بالتعاون التقني. وتجتمع اللجنة حسب الاقتضاء لمناقشة القضايا المتصلة بإدارة التعاون التقني، بما في ذلك جمع الأموال وتوزيعها والموافقة على مقترحات المشاريع الجديدة. ويتواصل أعضاء لجنة استعراض المشاريع (أي جهات الوصل في الشعب) مع دائرة التعاون التقني بشكل منتظم بشأن جميع القضايا المتصلة بتحقيق الاتساق في تنفيذ أنشطة التعاون التقني.

٥٥- وواصلت شعب الأونكتاد تعزيز التعاون فيما بينها في عام ٢٠١٤ لتنفيذ أنشطة التعاون التقني بفعالية. فقد عملت شعبة الاستثمار والمشاريع مثلاً مع شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة لإعداد أدلة استثمار إلكترونية لبوتان ونيبال. ويعدّ المعهد الافتراضي مثلاً آخر على التعاون المثمر بين الشعب. ففي عام ٢٠١٤، أكمل المعهد بنجاح مشروعاً مدته ثلاث سنوات يهدف إلى تعزيز قدرات التحليل السياسي للتحديات العالمية الرئيسية في جامعات أحد البلدان النامية، بفضل التعاون الوثيق بين الشعبين المذكورين وكل من شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية وشعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية. كما نفذت الشعبتان الأخيرتان وشعبة التكنولوجيا واللوجستيات مشروعاً مشتركاً بعنوان "تنمية القدرات من أجل تيسير التجارة الفلسطينية".

٤- التعاون بين الوكالات

٥٦- يكتسي تعزيز التعاون بين الوكالات أهمية لزيادة كفاءة استخدام موارد التعاون التقني وتحقيق أثر عملي أنجع في البلدان المستفيدة. ولهذا المسألة أهمية خاصة في التصدي للتحديات المعقدة التي تطرحها خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

(٥) لجنة استعراض المشاريع هي الآلية المشتركة بين الشعب لاتخاذ قرارات جماعية بشأن عمليات المساعدة التقنية وأنشطة جمع الأموال التي يضطلع بها الأونكتاد. وقد حدد الأمين العام للأونكتاد في عام ٢٠٠٨ اختصاصات هذه اللجنة.

٥٧- وقد واصل الأونكتاد تعزيز تعاونه مع المنظمات الدولية الأخرى في تنفيذ خدمات التعاون التقني، بما في ذلك من خلال مجموعة الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتجارة والقدرة الإنتاجية (للاطلاع على تفاصيل الأنشطة المنفذة في عام ٢٠١٤، انظر الفصل الثالث، الفرع باء). ومن الأمثلة الأخرى التعاون مع مركز التجارة الدولي في تنفيذ مشروع ممول من الاتحاد الأوروبي لدعم تنمية التجارة والقطاع الخاص في زمبابوي. وأنشأ الأونكتاد شراكة مع الصندوق المشترك للسلع الأساسية ومكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، في تنفيذ مشروع يتعلق بتيسير الاستثمار في سلاسل قيمة السلع الأساسية في البلدان النامية غير الساحلية. وقد تمخضت الجهود المشتركة لهذه الوكالات الثلاث عن التزام جوهري من جانب البلدان النامية غير الساحلية قبل وأثناء مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية، الذي عُقد في فيينا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. وفي مجال الملكية الفكرية، عمل الأونكتاد عن كثب مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لدعم التصنيع المحلي للأدوية في البلدان النامية. وفي مجال العلم والتكنولوجيا، كثيراً ما تُنفذ برامج التدريب والخدمات الاستشارية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإصلاح القانوني بالشراكة مع منظمات مثل اتحاد الاتصالات الدولي ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، فضلاً عن الهيئات الإقليمية.

٥- الطلبات الواردة من البلدان النامية

٥٨- تواصل الأمانة تحديث عملية تجميع القائمة الإرشادية لطلبات المساعدة الرسمية التي تلقاها الأونكتاد في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٥، حيث يجري تعميمها كوثيقة عمل غير رسمية صادرة عن الفرقة العاملة (انظر http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/dommisc2013d1_en.pdf). ولا يزال عدد الطلبات في ازدياد. والقائمة أداة مفيدة في تحديد احتياجات المستفيدين وأولوياتهم بطريقة شفافة، وينبغي أن تسترشد بها الجهات المانحة فيما تتخذه من قرارات بشأن تخصيص مساهماتها وفقاً للتوصية الواردة في الفقرة ٩ من مقرر مجلس التجارة والتنمية ٥٢٣ (د-٦١) الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

٥٩- ويسعى الأونكتاد، قدر الإمكان، إلى تلبية الغالبية العظمى من طلبات المساعدة. لكن يحدث أحياناً أن يكون الرد سلبياً بسبب نقص الموارد. وهذا ما حدث في مجال عمليات استعراض سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار، وعمليات استعراض سياسات الاستثمار، وبرنامج تطوير الأعمال (إمبريتيك)، وتركيب نظامي التسجيل الإلكتروني والتنظيم الإلكتروني، حيث لا زال العديد من الطلبات معلقاً بسبب نقص التمويل. وكان ذلك أيضاً حال المعهد الافتراضي في عام ٢٠١٤، حيث لم تتسن تلبية سوى ١٥ طلباً من أصل ٢٢ طلباً وردت من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء.

٦٠- وتواصل الأمانة السعي خلف سبل جديدة لتحقيق أقصى استفادة ممكنة من مواردها المحدودة، بما في ذلك عن طريق حشد موارد إضافية من خلال التعاون مع المنظمات الإنمائية

الأخرى وتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تقديم خدمات التعاون التقني. ففي مجال اتفاقات الاستثمار الدولية، على سبيل المثال، يبحث الأونكتاد استخدام البث الحي عبر شبكة الإنترنت لربط مجموعات المتدربين الضعيلة العدد بالبلد الذي تنظم فيه حلقة العمل الإقليمية. وهناك أدوات تعلم جديدة يجري تطويرها باستمرار في إطار برنامج التدريب من أجل التجارة، مثل استخدام التعلم الإلكتروني والتعلم بواسطة الهاتف المحمول لتعزيز الاستفادة من البرنامج. غير أنه نظراً للطلب الشديد على التعاون التقني للأونكتاد وفي ضوء المساهمات الكبيرة أصلاً من البلدان المتلقية نفسها، فإن من الضروري للغاية أن يزيد المانحون دعمهم المالي لتلبية طلبات البلدان النامية على خدمات المساعدة من الأونكتاد. وما لم يتحقق ذلك فإن التعاون التقني سيظل قاصراً عن تلبية احتياجات البلدان النامية، وبالأخص أقل البلدان نمواً.

٦١- وفي عام ٢٠١٤، طور الأونكتاد منتجات ومشاريع مبتكرة لتلبية احتياجات البلدان النامية. ففي مجال الاستثمار والمشاريع، على سبيل المثال، اضطلع الأونكتاد بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الدولي، باختبار ميداني لمبادئ الاستثمار الزراعي المسؤول. إضافة إلى ذلك، أُطلقت قاعدة بيانات جديدة للأونكتاد بشأن اتفاقات الاستثمار الدولية، تحت اسم "متصفح اتفاقات الاستثمار الدولية" (<http://investmentpolicyhub.unctad.org/IIA>). وتعدّ قاعدة البيانات هذه أشمل مجموعة عالمية لنصوص المعاهدة وتتيح موقعاً مركزياً لنشر المعلومات المتعلقة باتفاقات الاستثمار الدولية. وفي مجال التجارة والقضايا الجنسانية، أسهم الدليل التعليمي للأونكتاد في إثراء الأدبيات المحدودة المتوفرة عن الروابط المفاهيمية والنظرية والتجريبية بين تنمية التجارة والقضايا الجنسانية، وتلقى تأييداً قوياً من هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٦- التنفيذ المستمر لأساليب الإدارة القائمة على النتائج

٦٢- أصبحت الوثيقة المعنونة "المبادئ التوجيهية لتطبيق الإدارة القائمة على النتائج فيما يتعلق بمشاريع التعاون التقني"، التي عُمدت على الدول الأعضاء في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، أداة ملزمة لجميع مديري المشاريع، حيث يمكنهم الاسترشاد بها في تصميم وتنفيذ الأنشطة التشغيلية^(٦).

٦٣- وأصبحت جميع وثائق المشاريع^(٧) الجديدة للأونكتاد تشمل أطراً منطقية للإدارة القائمة على النتائج، تُراجع جودتها في إطار عملية الموافقة على المشروع. وستواصل الجهود الرامية إلى تدريب وتوعية موظفي المشاريع بشأن هذا الموضوع المهم.

(٦) تستند هذه المبادئ التوجيهية إلى أساليب الإدارة القائمة على النتائج المعمول بها في أمانة الأمم المتحدة والمطبقة في مجالات المساعدة المقدمة من الأونكتاد.

(٧) فيما عدا المشاريع الصغيرة جداً.

٦٤- وقد دأبت شعبة الاستثمار والمشاريع مثلاً على استخدام سلسلة نتائج قابلة للقياس، تستند إلى مؤشرات محددة وقابلة للقياس ويمكن تحقيقها وذات صلة ومحددة المدة، لأغراض التخطيط والرصد والإدارة. وتحديداً، وضعت الشعبة مصفوفة مفصلة لخطة العمل تنسب نواتجها (بما في ذلك نواتجها على صعيد بناء القدرات) إلى: (أ) الإنجاز المتوقع في إطار ولاية الأونكتاد والطلبات المحددة الصادرة عن الجمعية العامة، (ب) الإطار الاستراتيجي للشعبة، (ج) المنتجات الأساسية للشعبة، (د) الفريق المسؤول عن الإنجاز داخل الشعبة. ويجري إبلاغ المانحين من خلال إطار الشعبة لتقييم الأداء.

٦٥- وفي عام ٢٠١٤، واصل برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي تنفيذ إطار الرصد والتقييم الذي أنشأه عام ٢٠١٣. ويُطبق هذا النهج الجديد القائم على النتائج على مشاريع المساعدة التقنية للبرنامج بصورة منهجية. وأصبحت جميع وثائق مشاريع التعاون التقني للبرنامج تتضمن أطراً منطقية مشفوعة بمؤشرات يقاس بها تحقيق النتائج، وأنشطة محددة للرصد والتقييم.

٧- جمع الأموال

٦٦- ثمة جانب آخر من جوانب تعزيز التنظيم والإدارة في الأونكتاد يرتبط بطلب مجلس التجارة والتنمية إعداد استراتيجية الأونكتاد فيما يتعلق بجمع التبرعات. ونوقش مشروع هذه الاستراتيجية، الذي عُمم على الدول الأعضاء في ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٣ (UNCTAD/OSG/MISC/2013/1)، في آذار/مارس وأيلول/سبتمبر ٢٠١٤ في إطار الدورتين السابعة والستين والثامنة والستين للفرقة العاملة. غير أنه لم يتسن إبرام اتفاق، إذ تقتضي الدول الأعضاء مشاورات إضافية للاتفاق على مجموعة أهداف ومبادئ مشتركة لاستراتيجية جمع الأموال. وتتطلع الأمانة إلى تلقي المزيد من التوجيه والدعم من الدول الأعضاء للمضي قدماً بهذا الشأن.

باء- الإسهام في تحقيق الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة

٦٧- منذ إنشاء المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية في نيسان/أبريل ٢٠٠٧ وإطلاقها رسمياً من قبل الأمين العام للأمم المتحدة أثناء انعقاد الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد الثاني عشر) في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، نجحت هذه المجموعة في بلوغ الأهداف الرئيسية الثلاثة التالية: (أ) تعزيز دور التجارة والقدرات الإنتاجية في مجال المساعدة التقنية المتكاملة المقدمة من الأمم المتحدة؛ (ب) ضمان التنسيق فيما بين الوكالات في إطار نهج "توحيد الأداء"؛ (ج) تعزيز روابط الاتصال بين الوكالات غير المقيمة والمكاتب القطرية التابعة للأمم المتحدة.

٦٨- وتمثل المجموعة المشتركة، التي يتزعمها الأونكتاد، آلية مشتركة بين الوكالات تضم وكالات مقيمة وأخرى غير مقيمة من وكالات منظومة الأمم المتحدة وتضطلع بولايات وتتمتع بخبرة فنية في مجال التجارة الدولية والقطاعات الإنتاجية. وتتألف المجموعة المشتركة بين الوكالات حالياً من اللجان الخمس الإقليمية للأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة،

ومنظمة العمل الدولية، والاتحاد الدولي للاتصالات، والأونكتاد، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة التجارة العالمية.

٦٩- قد نُظِم اجتماعان للمجموعة المشتركة بين الوكالات في ٩ أيلول/سبتمبر و ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، شرع إثرهما الأونكتاد في عملية إنشاء صندوق استئماني متعدد المانحين بهدف تعزيز أنشطة المجموعة المشتركة بين الوكالات على الصعيدين العالمي والقطري معاً. ومن المتوخى أن يدعم هذا الصندوق الجديد المجموعة في بلورة مبادرات سياساتية منسقة في المجالات المواضيعية الرئيسية للاسترشاد بها في تنفيذ البرامج المشتركة على الصعيد القطري.

٧٠- وعزز الأونكتاد كذلك تعاونه مع الوكالات الرئيسية للمجموعة ببدء عملية تؤدي إلى توجيهات سياساتية مشتركة رفيعة المستوى. وفي هذا الصدد، وُقعت على سبيل المثال مذكرة تفاهم مع منظمة العمل الدولية في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، تهدف إلى دعم بلورة توجيهات سياساتية مشتركة وترجمتها إلى عمليات مشتركة بين الوكالات لتحقيق المزيد من الاتساق والأثر على الصعيد القطري. ومن المتوقع أن تلبي التوصيات السياساتية المشتركة للأونكتاد ومنظمة العمل الدولية الاحتياجات الملحة للحكومات بشأن المواضيع ذات الأولوية التي تقتضي حلولاً شاملة، مثل التجارة والعمالة.

١- مشاركة الأونكتاد والمجموعة المشتركة بين الوكالات في مبادرة "توحيد الأداء"

٧١- فيما يلي عمليات الأونكتاد التي نفذها في إطار المجموعة المشتركة بين الوكالات على الصعيدين الوطني والإقليمي، تحت الشعار المشترك لمبادرة "توحيد الأداء".

(أ) عمليات الأونكتاد والمجموعة المشتركة بين الوكالات على الصعيد الوطني.

في عام ٢٠١٤، شارك الأونكتاد والوكالات الشريكة من المجموعة المشتركة بين الوكالات في أطر الأمم المتحدة القائمة للمساعدة الإنمائية أو تجارب التخطيط المماثلة التالية:

- أفريقيا. جزر القمر، وجمهورية تنزانيا المتحدة، ورواندا، وزامبيا، وسان تومي وبرينسيبي، وكابو فيردي، والكاميرون، وليسوتو، ومدغشقر، وموزامبيق؛
- الدول العربية. دولة فلسطين، ومصر؛
- آسيا والمحيط الهادئ. أفغانستان، وباكستان، وبوتان، وفيت نام، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وميانمار، ونيبال؛
- أوروبا ورابطة الدول المستقلة. أذربيجان، وألبانيا، وأوزبكستان، وأوكرانيا، وبيلاروس، وجورجيا، وجمهورية مولدوفا، وصربيا؛
- أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. إكوادور، وأوروغواي، وبنما، والسلفادور.

(ب) عمليات الأونكتاد والمجموعة المشتركة بين الوكالات على الصعيد الإقليمي

- أفريقيا. واصلت المجموعة المشتركة بين الوكالات مشاركتها في المبادرة الإقليمية المتعلقة بالصناعة والتجارة والوصول إلى الأسواق، التي تتولى تنسيقها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وتشارك فيها جهات من بينها الأونكتاد.
- **الدول العربية.** في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، صممت خمس وكالات تابعة للمجموعة المشتركة بين الوكالات، هي: منظمة العمل الدولية، ومركز التجارة الدولية، والأونكتاد، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مشروعاً إقليمياً للدول الأعضاء في جامعة الدول العربية يهدف إلى إرساء أساس للإصلاحات التجارية المبنية على أهداف محددة، وتعزيز التوظيف والقدرة على المنافسة، والترويج التجاري، والتكامل الإقليمي في مجال التجارة. وقد أقرّ المشروع رسمياً من جانب القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية، وقدمت المجموعة المشتركة مساعدتها في هذا السياق في عام ٢٠١٤.
- **أوروبا ورابطة الدول المستقلة.** في عام ٢٠١٤، شاركت المجموعة المشتركة بين الوكالات في المبادرات المشتركة لبرنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا، الذي تنزعه لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، بمشاركة الأونكتاد.

رابعاً- الاستنتاجات وآفاق المستقبل

- ٧٢- في عام ٢٠١٤، عززت البلدان المتقدمة والنامية على السواء بشكل كبير مساهماتها في أنشطة التعاون التقني للأونكتاد. غير أن جزءاً كبيراً من تلك الزيادة أسهم به عدد قليل من البلدان.
- ٧٣- ولضمان كفاءة استخدام الموارد ومضاعفة أثرها على أرض الواقع، واصل الأونكتاد تحسين هيكل أنشطة تعاونه التقني وسيبرها. وعلى وجه الخصوص، تركزت الجهود على الحد من تجزؤ أنشطة التعاون التقني وتجميع الأنشطة ضمن مجموعات مواضيعية، وتعزيز أوجه التآزر بين الأركان الثلاثة لعمل الأونكتاد، وتوطيد التعاون بين الشعب وبين الوكالات، وتطبيق أدوات الإدارة القائمة على النتائج، وبلورة منتجات مبتكرة، واستخدام التكنولوجيا الجديدة لتحسين تلبية احتياجات البلدان النامية.
- ٧٤- وفي ضوء خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ القادمة، يُنتظر تزايد الطلب على التعاون التقني من البلدان النامية. ولتلبية العدد المتزايد من الطلبات وتحسين الاستجابة للوضع القائم الذي لا يتسنى فيه للموارد المتاحة تلبية الطلب المتزايد، سيواصل الأونكتاد جهوده لتحسين الإدارة الداخلية وتنفيذ التعاون التقني، ملتصقاً في الآن ذاته موارد مالية إضافية من المانحين التقليديين والمحتملين. ولذلك تدعو الأمانة المانحين من البلدان المتقدمة والنامية إلى مواصلة

دعمها المالي للأونكتاد، سيراً على الزخم الجيد الذي تحقق في عام ٢٠١٤، وتعزيز إمكانية التنبؤ بالموارد على نحو يسمح للأونكتاد بتخطيط أنشطته في مجال التعاون التقني بشكل أفضل في الأمدن المتوسط والبعيد.

٧٥- وسيواصل الأونكتاد، انطلاقاً من دوره الريادي في المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالقدرات الإنتاجية، المشاركة بنشاط في البرامج المشتركة التي توضع في سياق مبادرة "توحيد الأداء" وتحقيق قيمة مضافة فيها. وقد بدأ الأونكتاد عملية لإنشاء صندوق استثماري متعدد المانحين بهدف تعزيز أنشطة المجموعة المشتركة على الصعيدين القطري والعالمي، بغية استكمال الموارد المتاحة من خلال آليات تمويل مبادرة "توحيد الأداء". ومن المنتظر، في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، أن يقدم هذا الصندوق الدعم للمجموعة المشتركة في صوغ رؤية أكثر شمولاً للتجارة والقدرات الإنتاجية وفي بلورة مبادرات سياساتية منسقة في المجالات المواضيعية الرئيسية التي سيسترشد بها تنفيذ البرامج المشتركة على الصعيد القطري. والمانحون مدعوون إلى دعم هذه المبادرة وتزويدها بما يكفي من الموارد.